



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم  
المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food and  
Agriculture  
Organization  
of the  
United Nations

Organisation des  
Nations Unies  
pour  
l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones Unidas  
para la  
Alimentación y la  
Agricultura

## الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين

الدورة الثانية عشرة بعد المائة للجنة البرنامج

والدورة السابعة والأربعين بعد المائة للجنة المالية

روما، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات

مع القطاع الخاص

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة **Marcela Villarreal**

المدير العام بالوكالة

مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة

الهاتف: +39 06 5705 52346

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

## موجز

- 1- أُعدت الإستراتيجية المُنقّحة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص رداً على التعليقات الواردة من لجنتي البرنامج والمالية<sup>1</sup>، وهي تتسق مع الجهود الجارية لتحقيق اللامركزية، واستعراض الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والإستراتيجية المطبّقة على نطاق المنظمة والخاصة بالشراكات في سياق رؤية للمدير العام بالنسبة إلى التغيّر التحوّلي في المنظمة.
- 2- وقد استفادت الإستراتيجية المنقّحة من مشاورات داخلية مكثّفة، شملت جميع المسؤولين في الإدارة العليا، إضافة إلى ممثلين عن شركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات خاصة، والأجهزة التي تمثل الصناعات.
- 3- وتعرّف الفاو بأن القطاع الخاص طرف رئيسي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر في الريف، كما تقرّ بما يوفره التنسيق والتعاون على نحو أفضل بين القطاعين العام والخاص من إمكانيّة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. وبالتالي، تعتمد المنظمة نهجاً منفتحاً وناشطاً في تعظيم منافع التعاون الأوثق. وفي هذا الصدد، سوف تنظر الفاو في مجموعة واسعة من كيانات القطاع الخاص بدءاً من منظمات المنتجين، ومروراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الوطنية، وصولاً إلى الشركات متعددة الجنسيات.
- 4- وتحدد الإستراتيجية المجالات الرئيسية التالية للعمل بالشراكة مع القطاع الخاص: الحوار بشأن السياسات؛ الدعوة والاتصالات؛ وضع المقاييس والمعايير؛ ووضع وتنفيذ برامج تقنية؛ وإدارة المعارف ونشرها؛ وحشد الموارد.
- 5- ونظراً إلى أهمية دور الفاو في عملية وضع المعايير ضمن مجموعة واسعة من المسؤوليات، تتبّع المنظمة سياسة تضمن بأن تؤخذ وجهات نظر أصحاب الشأن في القطاع الخاص في الاعتبار الواجب، وبأن يُشجّع القطاع الخاص على المشاركة في تطبيق هذه المعايير، مع توفير الحماية الملائمة والاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات.
- 6- وسوف تُستكمل الإستراتيجية بمجموعة منقّحة من المبادئ والخطوط التوجيهية المتصلة بالشراكة مع القطاع الخاص، وبخطة تنفيذ يجري تكييفها على الصعيد الميداني، من أجل تحديد الخطوات العملية الواجب اتّخاذها لدى تنفيذ هذه الإستراتيجية. وسوف تتضمن خطة التنفيذ عملية وضع: توجيهات وإجراءات واضحة لتنمية التعاون والشراكات؛ ونظام ملائم لإدارة المخاطر يشمل إجراءات أكثر مرونة؛ وقواعد جديدة واضحة لمنح صفة المراقب إلى كيانات القطاع الخاص في الاجتماعات الرسمية المتصلة بالمقاييس، ووضع المعايير والسياسات؛ ووحدة دعم مركزية وشبكة من جهات الاتصال؛ وبرنامج تدريبي شامل لجهات الاتصال والموظفين عامة.

## التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك:

- ◀ يُطلب من الاجتماع المشترك أن يستعرض الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص، والمصادقة عليها، كعنصر أساسي في الإستراتيجية الإجمالية للفاو بشأن استخدام هذه الشراكات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- ◀ وقد يرغب الاجتماع المشترك في إبداء تعليقات على الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص بغرض الإقرار بأهمية العمل مع مجموعة واسعة من أصحاب الشأن في القطاع الخاص، لتحقيق الغاية المشتركة بوضع حدّ للفقر والجوع من خلال:
- المصادقة على الالتزام في المنظمة السعي إلى تعزيز العمل بالشراكة مع كيانات القطاع الخاص، وإنشاء أشكال جديدة ومبتكرة من الشراكات؛
- وتوفير التوجيهات بشأن تنفيذ الإستراتيجية، وبخاصة في ما يتعلّق بإقامة شراكات على الصعيد الميداني وإدارتها.

<sup>1</sup> الوثيقة CL 143/9. الفقرات 13-15 <http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc359e.pdf>

### بيان المحتويات

4	معلومات أساسية.....
5	مقدمة.....
6	أولاً - المبرر المنطقي، والفوائد المتبادلة، والأهداف.....
6	ألف - المبرر المنطقي.....
6	باء - الفوائد المتبادلة في التعاون.....
7	جيم - الأهداف.....
7	ثانياً - تعريفات القطاع الخاص والشراكات.....
8	ثالثاً - فئات مساهمات القطاع الخاص.....
8	رابعاً - مجالات التشارك مع كيانات القطاع الخاص.....
10	خامساً - أنواع التعاون.....
11	سادساً - إدارة المخاطر في الفاو.....
12	سابعاً - تنفيذ الإستراتيجية.....
13	ثامناً - الرصد والتقييم.....

### معلومات أساسية

- 1- عُرضت مسودة إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص (المسودة)<sup>2</sup> على الاجتماع المشترك بين الدورة الثامنة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الأربعين بعد المائة للجنة المالية في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011، استجابةً إلى الطلب المقدم سابقاً من اللجنتين.<sup>3</sup>
- 2- وقدم الاجتماع المشترك تقريراً عن المسودة إلى المؤتمر في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ورحّب بمسودة الإستراتيجية، وشدد على أهمية "التشاور المجدي مع القطاع الخاص قبل مواصلة نظر الأعضاء في هذه القضية"<sup>4</sup>. وكذلك، طلب الاجتماع المشترك مزيد من التفاصيل حول جوانب محددة في مسودة الإستراتيجية وخطة تنفيذها، من بين أمور أخرى، بما في ذلك اللامركزية، والاتساق مع الأهداف الإستراتيجية، وإدارة المخاطر.
- 3- وقد استفادت مراجعة مسودة الإستراتيجية من مشاورات مكثفة مع موظفين رئيسيين في المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والميدانية، ومع ممثلين عن الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الخاصة والأجهزة التي تمثل الصناعات. وقد أخذت في الاعتبار أيضاً الممارسة الحالية ضمن منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الاستراتيجيات والنشاطات في الوكالات الأخرى للأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها.
- 4- وتستند إستراتيجية الفاو الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص إلى المبادئ والخطوط التوجيهية للمنظمة للتعاون مع القطاع الخاص المعتمدة في عام 2000<sup>5</sup>، وإلى إطار الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وإلى توصيات التقييم الخارجي المستقل<sup>6</sup>، وخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي اعتمدها مؤتمر المنظمة<sup>7</sup>.
- 5- وتأخذ هذه الإستراتيجية أيضاً في الاعتبار خبرة المنظمة الواسعة والطويلة في العمل مع القطاع الخاص على النحو المبين في نتيجة الاستعراض الشامل لشراكاتها مع القطاع الخاص منذ عام 2010.
- 6- ويشكل التعاون مع القطاع الخاص مجالاً ديناميكياً يشهد تطوراً سريعاً. ولذا، ينبغي اعتبار هذه الإستراتيجية وثيقة حية سوف يجري تنقيحها فيما تتطور خبرة الفاو مع مرور الزمن في هذا المجال.

<sup>2</sup> الوثيقة JM 2011.2/5 <http://www.fao.org/docrep/meeting/024/mc010e.pdf>

<sup>3</sup> الوثيقة CL 141/10 <http://www.fao.org/docrep/meeting/021/ma736e.pdf>

<sup>4</sup> الوثيقة CL 143/9 <http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc359e.pdf>

<sup>5</sup> <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/x2215e/x2215e00.pdf>

<sup>6</sup> الوثيقة A.1-Rev.1 C 2007/7 <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/012/k0827e02.pdf>

<sup>7</sup> الوثيقة C 2008/REP <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k3413e.pdf>

## مقدمة

- 7- في عالم يعاني فيه ملايين الأشخاص من الحرمان من الغذاء الكافي، وأكثر من 900 مليون شخص ما زالوا يعاونون من الجوع كل يوم، لا يمكن لأي منظمة منفردة أو قطاع بمفرده حل مشكلة الجوع. لذا، تولي الفاو أهمية عليا في شراكات<sup>8</sup> مع جميع أصحاب الشأن، الحكوميين وغير الحكوميين، ومن القطاع الخاص المعنيين على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي. ومن خلال توحيد القوى، ستتمكن المنظمة وشركاؤها من المساهمة بشكل أكثر فعالية في القضاء على الجوع والفقر المزمنين، وتحسين إمكانية حصول الفئات الفقيرة والضعيفة على الأغذية.
- 8- وفي العقود الأخيرة، شهدت الأغذية والزراعة تحولاً بفعل الموارد التكنولوجية، والمعرفية، والمالية والإدارية الجديدة، وبفعل الابتكار. وأدى القطاع الخاص دوراً جوهرياً في توجيه هذه التحولات، مما يضعه على اتصال بكل بعد تقريباً من أبعاد مهمة الفاو على الصعيد العالمي، والإقليمي، والقطري.
- 9- وتشكل التنمية والإنتاج على الصعيد الزراعي نشاطين رئيسيين من أنشطة المؤسسات الخاصة. وبالتالي، فإن القطاع الخاص قادر على المساهمة على نحو كبير في إخراج أعداد ملحوظة من الأشخاص في البلدان النامية من الفقر والجوع من خلال الاستثمار، والابتكار، وتعزيز الفعالية. ويقضي أحد أدوار الحكومة بتوليد بيئة مؤاتية للقطاع الخاص بحيث يعظم دوره في التنمية الريفية. والفاو في موقع يسمح لها بتيسير الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- 10- وتستجيب المنظمة إلى الحاجات المتطورة وإلى التحديات الدولية الجديدة، كما تعزز نهجها لتعزيز فعالية مشاركتها وشراكاتها مع كيانات القطاع الخاص ودورها في الآليات الدولية، من قبيل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي.
- 11- وأطلق المدير العام عملية التفكير الاستراتيجي لاستعراض الإطار الاستراتيجي للفاو، وإعادة تحديد أولويات المنظمة وأساليب عملها، بما في ذلك إعادة التأكيد على دور القطاع الخاص كحليف رئيسي في مكافحة الجوع.
- 12- وكما تتمكن الفاو من التشارك بفعالية مع القطاع الخاص في مكافحة انعدام الأمن الغذائي، يجب أن يبدأ التعاون على مستوى القاعدة ضمن نهج من الأسفل إلى الأعلى يستند إلى العلاقات المحلية المتينة. وتضطلع المكاتب الإقليمية والميدانية بدور ملحوظ في بناء الشراكات مع القطاع الخاص. وسوف يتم التشديد بصورة خاصة على امتثال القطاع الخاص للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات.
- 13- هذه الإستراتيجية وهذه المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بتعاون الفاو مع القطاع الخاص سوف توفر توجيهات عملية للموظفين لإقامة تعاون وشراكات ذات معنى مع القطاع الخاص. وسوف يُشجّع نهج ناشط للبحث عن شركاء هم في الموقع الأفضل للمساهمة في بلوغ أهداف الفاو.

<sup>8</sup> لغاية هذه الوثيقة، إن استخدام تعبير مثل "الشراكة"، التي تشمل ضمن المصطلحات المستخدمة من جانب الفاو أنواعاً مختلفة من الاتفاقات والعلاقات التآزرية مع منظمات أخرى، تهدف فقط إلى تيسير استخدامها من جانب المعنيين الأوائل بها: أي موظفي الفاو. ويمكن أن تُفهم هذه المصطلحات على أنها تشمل تعبير مثل التعاون، والاتفاق، والتحالف، والمشاركة، وغير ذلك.

## أولاً- المبرر المنطقي، والفوائد المتبادلة، والأهداف

### ألف- المبرر المنطقي

14- وتقرّ الفاو بأن القطاع الخاص صاحب شأن رئيسي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر في الريف. وبصورة خاصة، تقرّ بالإمكانية التي يوفرها التنسيق والتعاون على نحو أفضل بين القطاعين العام والخاص لتحسين بلوغ الأهداف الإستراتيجية للفاو. ولذا، تعتمد المنظمة نهجاً منفتحاً وناشطاً لتعظيم الفوائد الناشئة عن توطيد التعاون، بما في ذلك الحوار وتبادل المعلومات والمعارف، ومبادرات التمويل، والنشاطات المشتركة. وعلاوةً على ذلك، قد يشمل هذا التعاون نشاطات محدّدة زمنياً؛ وقد يختلف من حيث مستويات الطابع الرسمي الذي يميّزه؛ وقد يأخذ في الاعتبار أولويات جغرافية متميّزة. وسوف تنظر الفاو في مجموعة واسعة من كيانات القطاع الخاص بدءاً من منظمات المنتجين، مروراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الوطنية في البلدان الأعضاء، ووصولاً إلى شركات متعددة الجنسيات.

15- ومن خلال تعزيز التعاون والتشاور بين الحكومات والقطاع الخاص، تهدف المنظمة إلى استغلال عمليات التنمية، وتعزيز الكفاءة والشمولية في الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية، وسلسلة القيمة الغذائية من المزارعين إلى المستهلكين. ويولي اهتمام خاص إلى المساواة بين الجنسين، وإلى دور المرأة وتمكينها في إطار الشراكات للأمن الغذائي وتحسين سبل العيش.

16- والاختلالات في وصول مختلف الأطراف الاقتصاديين إلى المعلومات والأسواق تفضي إلى صعوبات بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفاً في الاستفادة من الفوائد المتأتية من القطاع الخاص، والأسواق، والأنشطة الاقتصادية. وهذا يتصل بحد ذاته بالحصول على فرص واحترام استحقاقات الفقراء. ومن خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص، تسعى الفاو إلى أن تتيح إلى هذه الفئة من السكان جزءاً من الفوائد بشكل خدمات، وبيع، وفرص.

### باء- الفوائد المتبادلة من التعاون

17- ومن المتوقع أن يؤدي توطيد التعاون مع القطاع الخاص إلى: زيادة الاستثمارات والابتكارات في قطاع الزراعة؛ وتعزيز نظم التجارة الزراعية؛ وزيادة الكفاءة في سلسلة الإمدادات؛ وإنشاء عمالة ريفية لائقة؛ والحصول على المعلومات المواضيعية، وإدارتها، ونشر المعارف، وخدمات الإرشاد (وبخاصة نقل التكنولوجيا)، والابتكار والتقدم في مجال البيانات والعلوم؛ وتعزيز قدرات تنظيم المشاريع الخاصة على المستوى القطري بما يؤدي إلى استحداث الوظائف؛ وتطبيق ممارسات العمل المستدامة التي تركزها برامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية؛ والحصول على إدارة أفضل للموارد الطبيعية.

18- وبالنسبة إلى كيانات القطاع الخاص، يمكن أن تؤدي الشراكة مع الفاو إلى: تعزيز الحوار مع الحكومات؛ وقيام بيئة مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص؛ وزيادة المشاركة في عمليات وضع السياسات والمعايير الخاصة بالأغذية والزراعة؛ والحصول على بيانات الفاو وخبرتها؛ والوفاء بالتزامات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية عبر دعم برامج التنمية في الفاو.

## جيم - الأهداف

19- الهدف الرئيسي للإستراتيجية هو تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، بالبناء على المزايا النسبية لكلٍ منهما، وتوحيد القوى لتحقيق ولاية الفاو في القضاء على انعدام الأمن الغذائي وتقليص الفقر من خلال الأهداف الإستراتيجية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على حياد المنظمة.

20- وتهدف الإستراتيجية بصورة محددة أكثر إلى:

(أ) مساعدة الحكومات في تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة توفير الخدمات والسلع في مناطق معزولة ومعرضة حيث من الصعب الوصول إلى الأسواق؛

(ب) تعزيز اشتراك القطاع الخاص ومشاركته في المنتدىات الدولية المتصلة بولاية الفاو، وتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المعايير التي تحددها هكذا منتدىات؛

(ج) تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال مساهمات مالية وغير مالية في أنشطة الفاو؛

(د) ومساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخمسة بصفتها "نتائج تنموية" في الإطار الاستراتيجي المنقح للفاو. وتدعم هذه الإستراتيجية بصورة خاصة تحقيق النتائج التي تتناول الشراكات في إطار الهدف الاستراتيجي 3 المتصل بالحد من الفقر، والهدف الاستراتيجي 4 المتصل بالتمكين من إقامة نظم غذائية وزراعية أكثر شمولاً وكفاءة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.

## ثانياً- تعريفات القطاع الخاص والشراكات

21- وتعرّف الإستراتيجية المطبقة على نطاق المنظمة الخاصة بالشراكات<sup>9</sup> مصطلح الشراكة بأنه "التعاون والتآزر بين وحدات المنظمة والأطراف الخارجية في عمل مشترك أو منسق لتحقيق هدف عام. وهي تشمل علاقة تسهم فيها جميع الأطراف في تحقيق النواتج وإنجاز الأهداف أكثر من كونها علاقة مالية فقط".

22- ويشمل القطاع الخاص مؤسسات أو شركات، بغض النظر عن حجمها، وملكيّتها، وهيكلّيّتها. ويغطّي جميع القطاعات ذات الصلة بالأغذية، والزراعة، والغابات، ونظم مصايد الأسماك من الإنتاج حتى الاستهلاك، بما في ذلك الخدمات المرافقة لها - أي التمويل، والاستثمار، والتأمين، والتسويق، والتجارة - والمؤسسات من الأحجام كافة التي تتراوح بين الشركات المحلية والدولية.

23- وتعتبر الفاو أن القطاع الخاص يضم مجموعة واسعة من الكيانات التي تتراوح بين مؤسسات المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة الدخل وأضخم الشركات الدولية. ولأغراض هذه

<sup>9</sup> الإستراتيجية المطبقة على نطاق المنظمة الخاصة بالشراكات، روما 2011، صفحة 2.

الإستراتيجية، يشمل هذا النطاق أيضاً المؤسسات المالية الخاصة؛ والرباطات الصناعية والتجارية؛ والمؤسسات الخاصة؛ والمؤسسات البحثية، وذات الأغراض الخاصة؛ والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص.

24- وفي إطار الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص، سوف يتم الأخذ في الاعتبار أي اتحاد، أو منظمة، أو مؤسسة أنشأتها كيانات أو منظمات خاصة، وتنجم بالتالي عن منظور يسعى إلى تحقيق الربح، وكذلك التعاونيات التي تهدف عامة إلى الربح. وحين لا يكون الخط الفاصل واضحاً، من قبيل التعاونيات التي أنشأتها حركات اجتماعية، فسوف يقوم مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة بدراسة كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كانت المؤسسات المعنية تندرج في إطار المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

### ثالثاً- فئات مساهمات القطاع الخاص

25- وتقرّ الفاو بفئتين رئيسيتين من المساهمات من جانب القطاع الخاص: المساهمات المالية وغير المالية.

(أ) المساهمات المالية: وهي تعني أن القطاع الخاص سوف يساهم في مجالات عمل الفاو. ويمكن أن تستهدف مساهمة القطاع الخاص مشاريع وبرامج محدّدة، إنما سوف تشجّع المنظمة المساهمات غير المخصّصة أو المخصّصة بصورة طفيفة لدعم تنفيذ برنامج عملها. وسوف يُنشأ حساب أمانة متعدد المانحين لتوجيه مساهمات القطاع الخاص.

(ب) المساهمات غير المالية: وهي تتناول إقرار الفاو بما يتمتّع به القطاع الخاص من مهارات، ووسائل، ودراية، وخبرة إدارية وعلمية كعناصر أساسية في تحقيق مهمتها وولايتها. وتتعلّق أيضاً باتساق الأنشطة بحيث تساهم على نحو أفضل في بلوغ أهداف الفاو.

### رابعاً- مجالات التشارك مع كيانات القطاع الخاص

26- وتضم الشراكة مع القطاع الخاص المجالات المحدّدة التالية:

27- الحوار حول السياسات: بإمكان مشاركة القطاع الخاص في الحوار حول السياسات المتصلة بالأغذية والأمن التغذوي على الصعيدين الوطني والدولي أن تضيف منظوراً وتوازناً إلى النقاش. وقد تضمن بأن تُؤخذ في الاعتبار مصالح القطاع الخاص وخبرته، وأن ترفع مستوى ملكية واستدامة عملية اعتماد السياسات وتنفيذها. ويمكن أن تضطلع الفاو بدور في تشجيع هكذا حوار وتوجيهه على الصعيد الوطني. كما يتم تحديد الآليات المحتملة لضمان أن تتعرّز مشاركة القطاع الخاص في اجتماعات الحوكمة ذات الصلة، وفي البرامج الخاصة. وتشمل بعض الأمثلة لجنة الأمن الغذائي العالمي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، والتحالف ضد الجوع وسوء التغذية.

28- **وضع المقاييس والمعايير:** تقوم الفاو بدور رئيسي في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، وتيسير المفاوضات، وتنفيذ المدونات الدولية لقواعد السلوك، ومعايير سلامة وجودة السلع الغذائية وغيرها من السلع، وسائر الأطر المعيارية المتفق عليها دولياً. وتتمتع المنظمة بالفعل بعلاقة قوية وطويلة مع القطاع الخاص في هذا المجال، وتنوي إنشاء آلية جديدة واضحة تمنح كيانات القطاع الخاص صفة المراقب الرسمي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلاليته في اتخاذ القرارات. وتشمل الأمثلة الدستور الغذائي، ولجنة الغابات، ولجنة مصائد الأسماك، ولجنة الزراعة.

29- **برامج التنمية والبرامج الفنية:** بإمكان القطاع الخاص أن يكمل العمل الفني الذي تقوم به الفاو على الصعيدين الوطني والدولي. بالفعل، فإن الشركات المحلية الخاصة قادرة على أن تكمل البرامج الحكومية، وتلك التي تضعها الفاو على الصعيد المحلي لتحفيز الأسواق المحلية. وأما الشركات الدولية الكبيرة والمتوسطة الحجم، فيمكنها أن توفر الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية، وأن تعزز القدرة الوطنية والنمو الاقتصادي، من خلال التوزيع العادل مثلاً للسلع والخدمات، وإتاحة الحصول على تأمينات زراعية، وتوفير فرص الائتمان والتمويل، والمدخلات الزراعية، وغيرها. وفي أنشطة مماثلة، بإمكان الفاو أن تؤدي دوراً هاماً جداً كمصدر للمعارف المتخصصة وكمنظمة مستقلة تعمل كوسيط موثوق بين مختلف عناصر القطاع الخاص، وبين القطاع الخاص والحكومات الوطنية والمجتمع المدني، كما هي الحال مثلاً في مبادرة توفير الأغذية. وأخيراً، تتمتع الفاو بميزة نسبية، من خلال شبكتها الميدانية، في ضمان أن تتفاعل الاستراتيجيات الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص على مستويات تشغيلية مختلفة (المحلية، والإقليمية، والدولية)، وأن تكمل بعضها البعض.

30- وأما المجالات الشاملة للقطاعات فهي:

31- **الدعوة والاتصالات:** من شأن إشراك القطاع الخاص في أنشطة الفاو ذات الصلة بالدعوة والاتصالات أن يسمح للمنظمة بالوصول إلى فئات أوسع من السكان، وبتعزيز نطاقها وتأثيرها. وإن فعاليات عديدة نُظمت تحت رعاية القطاع الخاص، وبصورة خاصة على الصعيد القطري، تناولت توفير تبرعات عينية وخدمات لتحسين إبراز وفعالية المبادرات العالمية والمحلية لتوعية الجمهور من خلال حملات مشتركة في مجال الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، ورعاية الفعاليات، أو المشاركة في رعايتها. والأمثلة عن مشاركة الفاو في مجالي الدعوة والاتصالات تضم يوم الأغذية العالمي وحملات تليفود.

32- **إدارة المعارف ونشرها:** تهدف مجموعة واسعة من أنشطة المنظمة إلى تزويد المجتمع الدولي بمعلومات ومعارف محايدة متعلقة بالأغذية والزراعة. وغالباً ما تطلب المنظمات العامة والخاصة الدولية المشورة الفنية من الفاو. ويسهم القطاع الخاص في معارف المنظمة وقدرتها البحثية من خلال تقديم بيانات ومعلومات عن اتجاهات السوق، والتكنولوجيات المستجدة. ويمكن للمعارف والتكنولوجيا المتوافرتين للقطاع الخاص تقديم مساهمات هامة للصالح العام. وتشجع المنظمة على تبادل ونشر هذه المعلومات من خلال شبكات عالمية على امتداد سلسلة القيمة. والأمثلة تضم برنامج

الوصول إلى البحوث العالمية على الإنترنت في مجال الزراعة، ومشروع ديمترا، وشبكة المعلومات السمكية، وبوابة رفاه حيوانات المزرعة.

33- **تعبئة الموارد:** تشكل تعبئة الموارد البشرية، والمالية وغيرها من الموارد أمراً أساسياً في تنفيذ برنامج عمل المنظمة. فالمساهمات الطوعية أصبحت تغطي تدريجياً ما يقرب من نصف مجموع الميزانية عموماً. ويمكن لكيانات القطاع الخاص أن تقدم موارد بشرية ولوجستية وإدارية ومالية. ويزغت المؤسسات الخاصة كمصادر هامة بشكل متزايد لدعم البحوث ووضع البرامج وتنفيذها. ويمكن لها أن تسهم في جمع الأموال على الصعيد العالمي ورعاية الأنشطة على جميع المستويات، وتحسين فعالية التنفيذ الوطني للسياسات والبرامج تماشياً مع إستراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها. وبإمكان الفاو أن تبحث عن إمكانيات جديدة لتعبئة الموارد، من قبيل التسويق المتصل بالأسباب، ونظام إعطاء الموظفين.

### خامساً- أنواع التعاون

34- توجد نماذج مختلفة من التعاون تتراوح بين الحوار، والتشاور، والتعاون، والشراكات الشاملة. ولا تستوجب جميع أشكال التعاون شراكة رسمية الطابع، كما تقرّ الفاو بقيمة إقامة تآزرات غير رسمية في عملية بناء الثقة في الأجل الطويل. وحين يصبح التعاون أكثر تنظيماً، أو حين يتناول التمويل، قد تبرز الحاجة إلى ترتيب رسمي للشراكة.<sup>10</sup>

35- يمكن أن تتسم الشراكات مع القطاع الخاص بطابع رسمي من خلال الترتيبات القانونية القائمة التي تستخدمها الفاو:

(أ) **مذكرة التفاهم:** لا تستتبع مذكرات التفاهم عادة أي التزامات مالية، وهي تنشئ إطاراً للتعاون.

(ب) **اتفاقات الشراكة:** تنشأ اتفاقات الشراكة للسماح بتلقي مساهمات مالية من كيانات القطاع الخاص.

36- وسوف يشجع مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة الدعم غير المخصص أو المخصص بصورة طفيفة من القطاع الخاص إلى برنامج العمل والميزانية للفاو من خلال آليات موجودة أصلاً، من قبيل آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في الفاو، أو من خلال آليات جديدة ماثلة قد تنشأ مع الوقت، مثل حساب الأمانة المتعدد المانحين في القطاع الخاص، كي تجمع المنظمة مساهمات يمكن أن تُترجم في برامج وأنشطة موجهة إلى تحسين الأمن الغذائي في المناطق المعرضة. وأما بالنسبة إلى المساهمات الأكبر، فيمكن إنشاء حسابات أمانة منفصلة عند الحاجة. وسوف تضع المنظمة قواعد وإجراءات تشغيلية لتيسير العمل مع كيانات القطاع الخاص، في حين تلبى متطلبات المانحين من حيث الشفافية والتبليغ.

37- وسوف توضع آلية رسمية جديدة لمنح وتحديد صفة المراقب إلى كيانات القطاع الخاص في الاجتماعات، والمنتديات، واللجان الرسمية. وستولي هذه الآلية اهتماماً خاصاً إلى الاجتماعات ومشاورات الخبراء الرامية إلى وضع

<sup>10</sup> سيتم توفير توجيهات مفصلة في الوثيقة الخاصة بالمبادئ والخطوط التوجيهية.

المقاييس/المعايير. كذلك، سوف تضمن هذه الآلية أن: (1) تُسمع وجهات نظر القطاع الخاص وتؤخذ في الاعتبار في هكذا مننديات؛ (2) يكون التمثيل متوازناً وألاً يوفر ميزة غير عادلة لمجموعة فرعية، أو لإقليم محدد؛ و(3) يؤدي القطاع الخاص دوراً استشارياً، ويُستثنى من أي عملية لاتخاذ القرارات بشأن وضع السياسات أو المعايير التي قد تؤثر على حيادية الفاو.

38- وسوف تواصل الفاو عملها الوثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، ومع منظومة الأمم المتحدة لرصد الممارسة الفضلى في استخدام أدوات التعاون، وتنمية القدرات، والاتصالات. ومع الإقرار بميزاتها الفريدة، سوف تسعى الفاو إلى تحقيق كفاءة العمليات من خلال البناء على خبرة وكالات أخرى، حيثما كان ملائماً.

### سادساً- إدارة المخاطر في الفاو

39- وإن اعتماد نهج منفتح لإقامة شراكات مع القطاع الخاص يستوجب آليات ملائمة لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سمعة الفاو كمنتدى محايد وكمنظمة قائمة على المعرفة. وتضم هذه المخاطر: تضارب المصالح؛ وممارسة نفوذ يجاوز الحدود في وضع المعايير؛ ومنح ميزات غير عادلة لشركات محددة. واعتماد الطريقة الاستباقية في اختيار الشركاء سوف تساعد في التقليل من المخاطر. وهذا يشمل أن تتوجه الفاو على نحو ناشط إلى الشركاء في القطاع الخاص الذين يتوقع أن يقدموا مساهمات مفيدة في الأهداف الإستراتيجية للفاو. وسوف توفر الوثيقة الخاصة بالمبادئ والخطوط التوجيهية (الخطوط التوجيهية المنقحة في الملحق 1) توجيهات مفصلة حول معايير اختيار الشركاء وإدارة المخاطر.

40- وفي منظومة الأمم المتحدة، تضطلع الفاو بطائفة واسعة من المسؤوليات في إطار وضع المعايير. وهي تشمل معايير متصلة بسلامة الأغذية، والتغذية، ونوعية الأغذية، والوقاية من الأمراض الحيوانية والنباتية، ومصايد الأسماك، والغابات، والتنوع البيولوجي، والتجارة، واستخدام المبيدات. وتعمل هذه المعايير على حماية المصالح العامة، وغالباً ما تؤثر على عمليات المؤسسات في القطاع الخاص. وتتبع الفاو سياسة لضمان أن تُسمع آراء أصحاب الشأن في القطاع الخاص وأن تؤخذ في الاعتبار، وأن يُشجّع القطاع الخاص على تنفيذ هذه المعايير، إنما في الوقت ذاته تحرص أيضاً على وجود حماية كافية ضد أي نفوذ يتجاوز الحدود، وعلى ضمان الاستقلالية الكاملة في اتخاذ القرارات حول هذه المعايير.

41- وتشمل العملية الحالية لتقييم المخاطر الفرز من جانب مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة واستعراض لجنة الشراكة.<sup>11</sup> وتهدف الفاو إلى ترشيد استعراض الشراكة وإجراءات الموافقة، بما في ذلك عملية تقييم المخاطر الدقيقة التي يتم تحديثها وتحسينها على نحو منتظم كلما طورت المنظمة خبرتها في هذا المجال. ويستفيد الفرز من مبادئ

<sup>11</sup> يترأس المدير العام لجنة الشراكات التي تتألف من موظفي الإدارة العليا (أنظر نشرة المدير العام 22/2010، قيد المراجعة، لضمان تفادي الاختناقات لاتخاذ قرارات وتدابير في الوقت الملائم).

الأعمال التجارية في الأمم المتحدة، وعوامل الخطر كما هي واردة في المبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون الفاو مع القطاع الخاص عام 2000، والمعايير القائمة في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

### سابعاً- تنفيذ الإستراتيجية

42- سوف تتضمن خطة تنفيذ الإستراتيجية: وضع توجيهات وإجراءات واضحة لتطوير التعاون والشراكات؛ إنشاء نظام فعال لإدارة المخاطر مع إجراءات محسنة؛ قواعد جديدة واضحة لمنح صفة المراقب إلى كيانات القطاع الخاص في الاجتماعات الرسمية ذات الصلة بوضع المقاييس/المعايير ووضع السياسات؛ وحدة دعم مركزية وشبكة من جهات الاتصال؛ وبرنامج تدريبي شامل لجهات الاتصال والموظفين عموماً.

43- ومكتب الفاو للاتصالات، والشراكات، والدعوة، من خلال شعبة الشراكة والدعوة، هو الوحدة الرائدة المسؤولة عن هذه الإستراتيجية. وسوف يوفر المكتب الدعم للموظفين في الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية. وأما الشعبة فتؤدي دور المحفز وجهة الاتصال في توسيع نطاق علاقات الفاو مع القطاع الخاص على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، وجودتها، وعددها، وتأثيراتها. وعلاوةً على ذلك، سوف يبقي المكتب مسؤولاً عن فرز الشراكات المقترحة في الوقت الملائم؛ وعن الحفاظ على قاعدة بيانات بشأن الشراكات الماضية والجارية؛ وعن إقامة شبكة لجهات الاتصال في القطاع الخاص عبر المنظمة والمحافظة عليها، وتعزيز تبادل المعلومات من خلال هذه الشبكة؛ وعن وضع وتنفيذ برنامج تدريبي للموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ وتوفير وظيفة مكتب تقديم المساعدة. وسوف يقوم المكتب أيضاً باستعراض لتحديد التآزر القائمة في مختلف إدارات الفاو.

44- وستكمل الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص خطة للتنفيذ تكفل المشاركة المتعددة الأوجه للقطاع الخاص، وسيجري تحديث هذه الخطة بانتظام. ويجري تنفيذ هذه الإستراتيجية بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الوحدات التشغيلية والفنية ذات الصلة، وبخاصة المكاتب الإقليمية، وإدارة التعاون التقني، ومكتب الشؤون القانونية، ودائرة المشتريات.

45- وستشمل خطة التنفيذ التدريب وبناء قدرات الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، وإنشاء قاعدة معارف مؤسسية للمعارف والدروس المستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص، وفرص جمع الأموال لدعم مهمة الفاو وولايتها في الشراكات مع القطاع الخاص. وسوف يشمل بناء القدرات التدريب على مهارات خاصة، من قبيل التفاوض والوساطة، لإدارة الشراكات أو تقديم الدعم في وضع وثائق موحدة مثل الاتفاقات النموذجية لأنواع مختلفة من الشراكات.

46- وفي حالات عديدة، يجب أن يبدأ التعاون على مستوى القاعدة فيستشير به الحوار على مستويات أعلى ضمن نهج من الأسفل إلى الأعلى يقوم على علاقات محلية متينة. وتؤدي المكاتب الإقليمية والميدانية دوراً كبيراً في بناء الشراكات مع القطاع الخاص. كما أن التعاون بين الفاو والقطاع الخاص سوف يتأتى عن حوار مستمر. وتشجع الفاو جميع موظفيها على الحفاظ على علاقات واتصالات منفتحة مع أصحاب الشأن في القطاع الخاص، واحترام في الوقت ذاته المبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون والشراكات مع القطاع الخاص (الخطوط التوجيهية المنقحة في الملحق 1).

### ثامناً – الرصد والتقييم

47- إن مكتب الاتصالات، والشراكات، والدعوة، بالتعاون مع الوحدات الرئيسية في الفاو، سوف يضع نظام رصد من خلال تصميم مؤشرات التقدم وتحديد وسائل التحقق. وسوف يرتبط نظام الرصد بالمعلومات المؤسسية، وأدوات إدارة المشاريع في الفاو. وكذلك، سوف يستند تقييم الشراكات بين الفاو والقطاع الخاص على البيانات التي يوفرها نظام الرصد. ولن يستتبع هذا النظام أي عملية معقدة ومختصة لتقديم التقارير من جانب الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية.

48- وتقرّ الفاو بأن الشراكات الفعالة مع القطاع الخاص تستوجب إنشاء قاعدة بيانات عالية الجودة، تشير بوضوح إلى الطرف الرئيسي الواجب التواصل معه في المراسلات، وتشمل الشركاء الحاليين والمحتملين في القطاع الخاص ومستودعاً متاحاً للمعارف، وخبرات تستند إلى تراكم تجارب العمل مع القطاع الخاص. وسوف يركّز نظام الرصد والتقييم على توليد مثل هذه الموارد التي يمكن أن تشكل مصدراً للتعلم التنظيمي للفاو والمنظمات الشريكة لها على حدّ سواء.

## الملحق 1: المبادئ والخطوط التوجيهية المتجددة لتعاون الفاو

### مع القطاع الخاص (قيد المراجعة)

#### ألف- الإطار الاستراتيجي للفاو

1- يحدّد الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019 غايات الأعضاء وأهدافهم الإستراتيجية الرامية إلى القيام، من خلال المنظمة، بإنشاء عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية. ويحدد الإطار الاستراتيجي الشراكات والتحالفات باعتبارها واحدة من الوظائف الرئيسية في جميع مجالات عمل الفاو. وتوفر النتيجة التنظيمية خاء-3 بشأن الشراكات والتحالفات الموارد، وتحدد المؤشرات والأهداف التي تكفل إدماج الشراكات في تخطيط المنظمة، بالاقتران بإجراء رصد وتقييم مناسبين للنتائج.

#### باء- المبادئ العامة في الإستراتيجية المطبقة على نطاق الفاو الخاصة بالشراكات

- 2- ينبغي أن تؤدي الشراكة إلى إضافة قيمة واضحة تحقق نفعاً متبادلاً من حيث النتائج ذات الصلة بالغايات والأهداف المشتركة، بالمقارنة بالتكاليف والعراقيل. لذا، ينبغي التأني في النظر في التكاليف مقابل الفوائد.
- 3- وينبغي أن تشكل الشراكة وسيلة لزيادة فعالية دعم الحوكمة الدولية للزراعة والتنمية الزراعية، بما في ذلك من خلال الرصد القائم على النتائج وإدماج الدروس المستفادة، تمثيلاً مع غايات المنظمة وأهدافها الإستراتيجية.
- 4- وبناءً على التعاون المستمر، ينبغي أن تستند الشراكات الجديدة إلى المزايا النسبية لكل شريك.
- 5- وينبغي تحديد طبيعة دور المنظمة في الشراكة، والذي يمكن أن يكون دور الرائد أو الميسر أو المشارك، وفقاً لطبيعة وأهمية المدخلات والخدمات التي ستقدم.
- 6- ويجب أن تحافظ المنظمة في جميع الأوقات على دورها الحيادي وغير المتحيز في الشراكات وأن تتصرف بطريقة شفافة بينما تتفادى، في الوقت ذاته، أي تضارب في المصالح.
- 7- ينبغي أن يأخذ تنفيذ الشراكات العالمية في الحسبان الظروف والاحتياجات على الصعيدين الإقليمي والقطري.

#### جيم- المبادئ الأساسية لشراكة الفاو مع القطاع الخاص

8- صدرت المبادئ والخطوط التوجيهية للفاو للتعاون مع القطاع الخاص لأول مرة عام 2000. وتتماشى هذه المبادئ والخطوط التوجيهية مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة لقطاع الأعمال، والمبادئ المماثلة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تلتزم جميع شراكات المنظمة مع القطاع الخاص بهذه المبادئ.

#### (أ) التوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية

الامتثال الجوهري والاتساق مع المبادئ التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة شرط مسبق لإقامة شراكة مفيدة للجميع.

## (ب) التوافق مع مهمة المنظمة وولايتها وأهدافها وبرنامج عملها

يجب أن تكون أنشطة الشراكة متسقة مع اختصاصات المنظمة، وينبغي أن تعزز فعالية برنامج عملها. ولا تدخل المنظمة في شراكة مع المنظمات أو المؤسسات التي تحكم المنظمة على منتجاتها أو برامجها أو أساليب عملها بأنها غير أخلاقية أو مشينة أخلاقياً للولاية المنوطة بها؛ أو في شراكات يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوّض مصداقية المنظمة مع حكومات الدول الأعضاء باعتبارها جهة مشرفة على صناديق التبرعات والأموال.

## (ج) المصادقة على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات

الامتثال للأحكام الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات شرط مسبق لإقامة شراكات مع الفاو.

## (د) الأهداف المشتركة والمنافع المتبادلة

من المقتضيات الأساسية للشراكات تحقق التوافق في المهمات والولايات، فضلاً عن الأهداف الطويلة الأجل، مع الشركاء المحتملين

## (هـ) عدم التفرد بأي معاملة تفضيلية أو ميزة غير عادلة أو تأييد

لا تُعتبر أي مساهمة كتأييد من جانب الفاو لأي منتج أو خدمة، ولن تدخل المنظمة في اتفاق مع واحد أو أكثر من الشركاء إذا كان يستبعد الحق في التفاوض على ترتيبات مماثلة مع شركاء آخرين. وفي أي حال من الأحوال، لا تخوّل مساهمة طوعية يقوم بها كيان في القطاع الخاص إيلاء اعتبار خاص إلى هذا الكيان في إجراءات التوظيف، أو المشتريات، أو التعاقد في المنظمة، أو توشي بأي معاملة تفضيلية من هذا القبيل.

## (و) الحياد والنزاهة

يجب أن تضمن الشراكات الحفاظ على حياد المنظمة وعدم تعريض سلامتها واستقلالها وسمعتها للخطر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون إشهار المصالح صريحاً للقيام بأعمال وضع السياسات والمعايير وإنتاج ونشر المعارف المدرجة في اتفاق الشراكة.

## (ز) خضوع جميع الأطراف للمساءلة مع تحديد مسؤوليات واضحة متفق عليها

سيجري تصميم أنشطة الشراكة وتنفيذها بطريقة تكفل وجود مسؤوليات واضحة ومتفق عليها وخضوع جميع الشركاء للمساءلة.

## (ج) الشفافية

ستكون مبادرات المنظمة/القطاع الخاص شفافة تماماً. وستتاح المعلومات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها للجمهور ويمكن إدراجها في الوثائق التي تقدم لهيئات إدارة المنظمة. وفي حالات أنشطة الشراكة التي تكون السرية فيها ضرورية أو تكون فيها المعارف المسجلة الملكية عاملاً، فيجوز أن يتم الاتفاق على استثناءات من الشفافية الكاملة على أساس معايير محددة بدقة واتفاقات صريحة.

## (ط) الاستدامة

ينبغي تخطيط أنشطة الشراكة بحيث تعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والاستفادة المثلى من موارد الشركاء. وينبغي أن تُدرج في تصميم المشاريع عملية متفق عليها بشكل متبادل لرصد وتقييم مشاريع الشراكة.

## (ي) احترام الملكية الفكرية في توفير المنافع العامة

سيجري تشاور واتفاق مسبقان بين المنظمة والشركاء من القطاع الخاص بشأن الأنشطة المحددة التي يمكن أن تُنتج مواداً خاضعةً لحقوق الطبع، أو براءات الاختراع، أو أي ولايات أخرى متعلقة بالملكية الفكرية.

## (ك) المصداقية العلمية والابتكار

ينبغي أن يكون من الممكن الدفاع عن أنشطة الشراكات على أساس أحكام علمية موضوعية. وسوف تعمل الفاو على تطوير هذا المبدأ على نحو أكبر لضمان حماية المصداقية العلمية.